إعلان شرم الشيخ لمكافحة الفساد:

خطوة للتنمية المستدامة في ظل الآوبئة

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

إعداد/ سلمى عادل

FDHRD

يناير 2022

إعلان شرم الشيخ لمكافحة الفساد:
خطوة للتنمية المستدامة في ظل الآوبئة

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية – مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 – غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الألكتروني: https://www.fdhrd.org/

ALL RIGHTS RESERVED- 2022 ©

FDHRD

المقدمة:

يعد الفساد من عقبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الخاصة بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، والخاصة بالبيئة، حيث يؤدي الفساد إلى اهدار المال العام، ويؤثر سلبًا على الدول النامية خاصة.

الفساد ظاهرة عالمية تعني إساءة استخدام السلطة الموكلة لمكاسب شخصية، ولها عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة على الدول، لذلك قامت الدول بمحاولات عدة لمكافحة هذه الظاهرة محليًا، ولكن مع مرور الوقت اتضح أهمية التعاون الدولي في مكافحة الفساد وتم انشاء العديد من الاتفاقيات الاقليمية المعنية بهذا الشأن، مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (1996)، واتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد (1999)، ومبادرة مكافحة الفساد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (1999)، واتفاقية الاتحاد الأفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته (2003). ووجدت الأمم المتحدة الحاجة إلى وضع إطار شامل لمنع ومكافحة ومعاقبة الفساد لذلك تم اعتماد اتفاقية مكافحة الفساد.

ولقد شكلت جائحة كوفيد-19 تحدياً لمكافحة الفساد في العالم، واستغل المفسدون الفجوة الرقابية أثناء الجائحة في تنفيذ المكاسب الشخصية في نطاق عملهم، وهو ما يزيد من عقبات الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومضاعفة أحمال وعقبات مكافحة الفساد والجائحة معاً من أجل دعم التدفقات الاقتصادية والتنموية دون ركود أو تدهور كبير في الأوضاع الاجتماعية. أي أن ألا تسيطر تداعيات الفساد والجائحة في نفس الوقت على مسيرة التنمية المستدامة. ومن ذلك، عملت الدولة المصرية على الإدراك المبكر لإنذار الجائحة والفساد، وسارت على خطى مستقيمة في مجابهة تداعيات الظاهرتين في إطار مؤسسي رقابي.

يناقش التقرير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويركز على قرارات الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الذي أقيم في ديسمبر 2021 في مصر، وخاصة إعلان شرم الشيخ، كما يفحص علاقة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأهداف التنمية المستدامة، وكذلك تأثيرها على الدول النامية، وكذلك يناقش ارتباط توصيات المؤتمر بجهود الدولة المصرية.

أولاً: ما هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟

نظرًا لأن الفساد أصبح ظاهرة عبر وطنية، وجدت الأمم المتحدة الحاجة إلى وضع تدابير وحلول دولية مشتركة لحل مشكلة الفساد، لذلك تم اعتماد هذه الاتفاقية في 2003، وقامت 189 دولة بالتوقيع والتصديق عليها. تضمنت الاتفاقية تدابير وقائية لمنع الفساد مثل انشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد، الشفافية في تعيين المناصب العمومية، تطبيق مدونات أو معايير سلوكية، إنشاء نظم شرائية مبنية على الشفافية والتنافس والموضوعية، تبسيط الاجراءات الادارية، منع تضارب المصالح في التعامل

مع القطاع الخاص، إنشاء نظام رقابة داخلي شامل للمؤسسات المالية، وتشجيع المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية على المشاركة ونشر الوعي.

وشمل تدابير أخرى للتجريم وإنفاذ القانون لمعاقبة الفساد من خلال توضيح بعض الممارسات الفاسدة، مثل: رشو الموظفين العموميين الوطنيين، رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، والرشوة في القطاع الخاص. كما حددوا جرائم المتاجرة بالنفوذ، اختلاس أو تبديد الممتلكات في القطاع العام أو الخاص، وإساءة استخدام الوظائف، والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الاجرامية، وإخفاء وإعاقة العدالة. كما ذكرت بعض الاجراءات القانونية الخاصة بالشروع أو المشاركة، أو العلم كأركان للفعل الاجرامي، والتقادم، والملاحقة والجزاءات القضائية، ومصادرة الممتلكات، وحماية الشهود والضحايا والمبلغين.

كما أكدت على أهمية التعاون الدولي لمواجهة هذة الظاهرة من خلال التعاون في التحقيقات و الإجراءات الخاصة بالمسائل الدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد، و التعاون الدولي ضروري أيضًا لاسترداد الموجودات، ومنع وكشف العائدات المتأتية من الجريمة. كما تتضمن الاتفاقية أهمية التريب والمساعدة التقنية وجمع وتبادل المعلومات.

ثانيًا: الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

يقام المؤتمر كل عامين، "من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في هذه الاتفاقية ومن أجل تشجيع تنفيذها واستعراضه"، واقيمت تسع دورات للمؤتمر حتى الآن، أقيمت الدورة التاسعة في مصر في ديسمبر 2021.

في هذه الدورة، صدر إعلان شرم الشيخ المعني بتعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافي منها، ونص الإعلان على ما يلي:

1. حث الدول على الاستخدام الفعال للاتفاقية لتحسين سياسات مكافحة الفساد للاستعداد لحالات الطوارئ والتصدي للفساد.
2. رصد التدابير المنفذة أثناء الأزمات، وتأثير الوباء على اتجاهات الفساد.
3. منح هيئات مكافحة الفساد وأجهزة الرقابة العليا والجهات الأخرى ذات الصلة الصلاحيات المناسبة والاستقلالية والموارد اللازمة.
4. منع فرص إساءة استخدام المناصب للمسؤولين من خلال الكشف عن تضارب المصالح المحتمل والمراجعة الدورية.
5. إنشاء أنظمة مشتريات عامة شفافة وتنافسية وموضوعية يتم إجراؤها بالوسائل الإلكترونية، ووضع وتحسين المبادئ التوجيهية لاستخدام وإدارة إجراءات المشتريات في حالات الطوارئ.
6. امتلاك أنظمة تدقيق داخلية كافية، وتعزيزها للمساعدة في مراقبة تخصيص وتوزيع الإغاثة في حالات الطوارئ.

7. وضع تدابير الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة أثناء الاستجابة للأزمات والتعافي منها، وتعزيزها من خلال عرض بنود الميزانية لضمان إتاحة الميزانيات والحسابات للجمهور، باستخدام سياسات توزيع مالي مرنة وفعالة لإدارة الأموال المخصصة للإغاثة والتمكين أجهزة الرقابة العليا التي تدعم سياسات وإجراءات إدارة المالية العامة.
8. فهم الروابط بين نوع الجنس والفساد، بما في ذلك الطرق التي يمكن أن يؤثر بها الفساد على النساء والرجال بشكل مختلف، خاصة في أوقات الطوارئ، ومواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تضمينها في التشريعات والسياسات والبحوث والمشاريع والبرامج.
9. تنفيذ عمليات إدارة مخاطر الفساد في المؤسسات المسؤولة عن الاستجابة للأزمات والتعافي منها أو المعنية بها، للمساعدة في تحديد مخاطر الفساد المحتملة والتخفيف من حدتها عند تصميم وإدارة الدورة الكاملة للمشتريات العامة وتدابير الإغاثة.
10. اعتماد أو تعزيز تدابير مكافحة الفساد اللازمة لامتثال القطاع الخاص للقوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير مدونات قواعد السلوك من أجل الأداء الصحيح والمشرف والسليم.
11. بذل الجهود في مجال التعاون الدولي واتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز شفافية الملكية الانتفاعية عن طريق ضمان إتاحة معلومات كافية ودقيقة عن الملكية الانتفاعية وإتاحتها للسلطات المختصة.
12. التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة الفساد ومقاضاة مرتكبيها، والتي تؤدي إلى ممارسات تجارية غير عادلة، مثل التلاعب في أسعار السلع والخدمات الأساسية أو المناقصات.
13. تعزيز التعاون بين الوكالات على جميع المستويات لمنع ارتكاب أو استخدام لتسهيل أعمال فساد من قبل الأفراد والشركات والكيانات القانونية الأخرى والنظم المستخدمة لتحويل الأموال، وكذلك الكيانات المالية أو التجارية أو غير التجارية غير المنظمة أو غير المسجلة المعرضة لخطر جسيم يُساء استخدامها في جرائم فساد وغسل الأموال.
14. اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد فيما يتعلق باستخدام السلطة التنفيذية في حالات الطوارئ أثناء الاستجابة للأزمات والتعافي منها.
15. اتخاذ التدابير لتزويد الجمهور بالمعلومات في الوقت المناسب في أوقات الطوارئ.
16. تعزيز المشاركة النشطة للأفراد والجماعات من خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والقطاع الخاص، لرفع مستوى الوعي العام بشأن وجود وأسباب وخطورة الفساد، واحترام وتعزيز وحماية حرية الوصول للمعلومات ونشرها.
17. إنشاء وتنويع وتعزيز أنظمة الشكاوى السرية وأنظمة الإبلاغ المحمية التي يمكن الوصول إليها لتسهيل الإبلاغ في الوقت المناسب وتوفير الحماية لأي شخص يقوم بالابلاغ.
18. تطوير وتعزيز استخدام قنوات اتصال إلكترونية موثوقة وعالية الجودة تمكّن هيئات مكافحة الفساد والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وغيرها من الكيانات ذات الصلة، من تبادل المعلومات بسرعة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال الآليات القائمة، بما في ذلك تلك الخاصة بـ (الإنتربول).
19. توفير التدريب والموارد اللازمة لضمان حصول المسؤولين المعنيين في مؤسسات الرقابة على الأدوات والخبرة اللازمة لتحليل البيانات والمعلومات لتوجيه التخطيط للأزمات والاستجابة لها

والتعافي منها، والاستفادة من برامج بناء القدرات والتدريب التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

20. جمع وتبادل أفضل الممارسات في مجال منع الفساد ومكافحته والدروس المستفادة فيما يتعلق باستخدام البيانات والأدوات الرقمية وتوافرها وتأثيرها.

21. تستذكر المادة 43 من الاتفاقية والتي تنص على التعاون في المسائل الجنائية، والنظر في مساعدة الدول لبعضها البعض في التحقيقات والإجراءات المتعلقة بالمسائل المدنية والإدارية المتعلقة بالفساد، وكذلك المادة 46 لتزويد كل طرف لآخر بأكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية، بما في ذلك من خلال التحقيقات المشتركة أو الموازية والتشارك الثنائي للقدرات والخبرات.

22. تعزيز معرفتهم بالروابط بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة، ولا سيما الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما في ذلك غسل الأموال، من أجل تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة.

23. يوجه اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل:

أ) جمع المعلومات بشأن التعاون الدولي أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي.

ب) تحليل المعلومات الواردة بهدف تطوير مبادئ توجيهية غير ملزمة لتعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف.

24. يتخذ اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المقبل لتعزيز التعاون الدولي كموضوع "تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف لمواصلة منع الفساد وتحديده والتحقيق فيه ومقاضاته في أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافي منها".

25. تقدم الأمانة العامة تقريراً عن التقدم المحرز والتحديات التي ووجهت في تنفيذ هذا القرار.

26. يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية.

كما تم التصديق على مبادرة الرياض لتعزيز التعاون الدولي في إنفاذ قانون مكافحة الفساد، وتشمل المبادرة إنشاء شبكة عملياتية عالمية لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد (شبكة GlobE)، تهدف إلى توفير مجموعة أدوات سريعة وفعالة لمكافحة جرائم الفساد العابرة للحدود، وتعزيز تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد المختصة بكل دولة، كما عمل على تطوير الشبكة لتكون مركز إلكتروني متكامل يوفر منتدى للتعاون ويشمل منصة آمنة للتواصل السري بين الأعضاء.

كما شملت القرارات الخاصة بالفصل الثاني للاتفاقية (التدابير الوقائية)، التأكيد على إعلان مراكش للوقاية من الفساد (2011) الذي كان من نتائج المؤتمر السنوي الخامس والاجتماع العام للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، وإعلان أبو ظبي المعني بتعزيز التعاون بين أجهزة الرقابة العليا وهيئات مكافحة الفساد من أجل منع الفساد ومكافحته بشكل أكثر فعالية، واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات (2019).

وفي إطار جهود الاتفاقية لمنع الفساد، نصت على تعزيز التثقيف والتوعية والتدريب في مجال مكافحة الفساد، للحرص على المشاركة النشطة للأفراد والجماعات خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص.

كما نصت على تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المستويات الإقليمية، من خلال حث الدول الأطراف على تقديم جميع سبل المساعدات التقنية لبعضهم البعض، وتقديم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية للدول التي تطلبها، وحث المنظمات الاقليمية على المشاركة في مكافحة الفساد.

وبخصوص الفصل الخامس للاتفاقية (استرداد الموجودات)، نصت على تعزيز استخدام معلومات الملكية الانتفاعية لتسهيل تحديد واستعادة وإعادة عائدات الجريمة من خلال حث الدول الأطراف على اعتماد نهج متعدد الجوانب من خلال آليات مناسبة مثل السجلات التي توفر وصولاً فعالاً إلى معلومات كافية ودقيقة عن الملكية الانتفاعية في الوقت المناسب من أجل تسهيل التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفساد.

ثالثًا: إعلان شرم الشيخ وأهداف التنمية المستدامة

توفر أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 مخططًا مشتركًا للسلام والازدهار للناس والكوكب، الآن وفي المستقبل، و تتضمن أهداف التنمية المستدامة الـ17، ومقاصدها الـ169. تناولت أهداف التنمية المستدامة أهداف اتفاقية مكافحة الفساد في مضمونها، الهدف الـ16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية" يهدف إلى "تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات"، ومن ضمن مقاصد الهدف:

- **16.4** الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030
- **16.5** الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
- **16.6** إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
- **16.10** كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

الفساد وغسل الأموال والجرائم المالية ذات الصلة تؤثر أيضًا على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة، حيث يعد الفساد البيئي عقبة في طريق الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، وهو يعني الفساد والرشوة والمحسوبية التي تمارسها بعض الشركات لتحصل على إذن للقيام بمشاريع أو تدابير تضر بالبيئة، من خلال:

- تقويض جهود إنفاذ القانون ضد الجرائم البيئية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- تقليل من إيرادات الدولة، وبالتالي قدرتها على تحقيق أهداف التنمية.
- السماح بالشحن غير الآمن لبعض المواد.
- تحويل الممارسات الفاسدة الفردية المضرة للبيئة (مثل: الصيد الجائر غير المشروع والتعدين الحرفي وقطع الأشجار) إلى مؤسسات إجرامية عالمية مما يزيد الآثار الضارة على البيئة.

- تحريف اللوائح الموضوعة للحفاظ على البيئة.
- إضعاف وتحويل السياسات الحكومية الموضوعة لضمان إعادة التأهيل البيئي والوصول العادل إلى الموارد الطبيعية.
- السماح باستمرار الأنشطة المدمرة للبيئة (مثل: تشغيل المناجم غير القانونية، والاتجار بالنفايات السامة والمواد المستنفدة للأوزون، والتجارة غير المشروعة وغير المستدامة في النباتات والحيوانات).

قامت الدورة التاسعة للمؤتمر بالتأكيد على ارتباط الاتفاقية بأهداف التنمية المستدامة، كما أعربت في إعلان شرم الشيخ عن قلقها إزاء تأثير حالات الطوارئ والأزمات على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات، وغاياتها.

وأكدت في إعلان مراكش على أهمية منع الفساد لخطة التنمية الأوسع نطاقا، بما في ذلك تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة بـ"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" وغيرها من المبادرات الرامية إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات هذه المعلومات مع شركاء التنمية. لذلك طالبت مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفته الكيان الرائد في منظومة الأمم المتحدة المعني بمكافحة الفساد، أن يواصل التنسيق والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع لتعزيز تدابير مكافحة الفساد التي تمكّن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لإدراج تدابير مكافحة الفساد في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وزيادة التنسيق والتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام التابعة للأمانة العامة بهدف تعزيز سيادة القانون وتدابير مكافحة الفساد في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

رابعًا: الاتفاقية والدول النامية

الدول النامية تعد الأكثر تضررًا من الفساد، حيث أن الفساد يؤدي إلى تقليل قدراتها وإمكانياتها التي هي محدودة بالفعل. لذلك تعد الدول النامية من أكثر الدول استفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث أصبح لها إطار عمل شامل تستطيع اتباعه لمنع الممارسات الفاسدة، و توفير إطار قانوني لمعاقبته. وأعطت الاتفاقية الدول النامية الفرصة على الحصول على المساعدات التقنية من قبل الأمم المتحدة والدول الأخرى.

ويعد استرداد الموجودات مهم بشكل خاص للبلدان النامية حيث أهلك الفساد الثروة الوطنية وحيث توجد حاجة ماسة إلى الموارد لتمويل التنمية المستدامة، ويدعم الاسترداد الفعال للموجودات الجهود

المبذولة لمعالجة أسوأ آثار الفساد مع إرسال رسالة إلى الفاسدين مفادها أنه لن يكون هناك مكان لإخفاء أموالهم غير المشروعة.

خامسًا: الدولة المصرية وتوصيات الدورة التاسعة للمؤتمر

تستفيد مصر بشكل خاص من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث طرحت مصر المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في عام 2014 وفقًا للاتفاقية التي صادقت عليها عام 2005، وتم اعتماد المرحلة الثانية من الاستراتيجية 2019- 2022. ولقد انعكست التجربة المصرية في مكافحة الفساد ووباء كورونا على توصيات الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد، وتبنت الأمم المتحدة التوصيات المصرية الناجحة محلياً. وتعتبر مكافحة الفساد قضية تقاطعية في كافة الإجراءات التي تتخذها الدولة المصرية، ولم يختلف هذا الأمر في ظل أزمة وباء كورونا.

والإطار المؤسسي المصري للتعامل مع الأزمات هو قطاع إدارة الأزمات والكوارث بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر، مجلس المحافظين للتعامل مع الأزمة في المحافظات، ولجنتي الصحة بمجلسي النواب والشيوخ لمتابعة أداء الحكومة فيما يتعلق بكافة القرارات المتعلقة بالأزمة. ويقدم الإطار المؤسسي استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع التغيرات المناخية، ورفع الوعي المجتمعي في حالات الأزمات والكوارث، وخطط قومية لمواجهة حالات الطوارئ النووية والإشعاعية، الزلازل والحدّ من مخاطرها، الكوارث البحرية، الكوارث النيلية، الكوارث البيئية، تأثيرات نوبات الطقس الجامحة والحدّ من أخطارها، السيول والحد من مخاطرها، حوادث المترو والسكك الحديدية، الحرائق الكبرى، الأمراض المعدية والأوبئة.

ولم يتم تأسيس وحدة رقابة داخلية في قطاع إدارة الأزمات والكوارث بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ولكن تم تأسيس لجنة تنسيقية لإدارة الأزمات والكوارث وتضم هيئة الرقابة الإدارية التي تعتبر الهيئة الرئيسية لمكافحة الفساد، وتتمتع باستقلال فني ومالي وإداري عن المؤسسات الأخرى، كما تم تأسيس وحدة رقابة داخلية بجهات حكومية مختلفة من ضمنها وزارة الصحة.

لرصد التدابير المنفذة ولتزويد الجمهور بالمعلومات في الوقت المناسب في أوقات الطوارئ، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بانشاء "مرصد إجراءات كوفيد-١٩"، ليرصد كافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة. وقامت وزارة الصحة المصرية باطلاق تطبيق "صحة مصر" ويتضمن بيانات محدثة حول الفيروس ومدى انتشاره، وإرشادات حول التعامل مع الفيروس في حالة الإصابة أو المخالطة، ويقدم خدمات يمكن الحصول عليها من الوحدات الصحية، وآلية إبلاغ في حالة الاشتباه بالإصابة.

في إطار فهم الروابط بين نوع الجنس والفساد خاصة في حالات الطوارئ، تم انشاء مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد، كما قام المجلس القومي للمرأة باعداد بحث حول وضع المرأة المصرية في ظل الوباء وتقديم توصيات للاستجابة لأثر الوباء على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والعنف ضد المرأة، والتمثيل في صنع القرار أثناء إدارة الأزمات، والتأثير على الفرص الاقتصادية، وتعزيز البيانات والمعرفة. في تقرير منظمة الأمم المتحدة للمرأة عن

مدى تلبية احتياجات النساء من خلال الاستجابة للجائحة، احتلت مصر المرتبة الأولى في دول شمال أفريقيا وغرب آسيا من حيث التدابير والإجراءات التي اتخذتها في مجالات ثلاثة هي "الحماية الاقتصادية للمرأة، والرعاية غير مدفوعة الأجر، ومناهضة العنف ضد المرأة".

كما تم تفعيل منظومة خطوط ساخنة وتطوير منظومة الشكاوى المعنية بمكافحة الفساد بهيئة الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية ومنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء. كما حرصت الحكومة المصرية على توافر آليات الشكاوى المتعلقة بجائحة كورونا، وعملت منظومة الشكاوى الموحدة التابعة لمجلس الوزراء على استقبال الشكاوى المتعلقة بالجائحة، والتعامل معها والرد عليها، كما يمكن تقديم الشكاوي من خلال البوابة الإلكترونية للمنظومة. ولكن لا زالت تحتاج الدولة إلى إطار قانوني لحماية المبلغين والشهود والضحايا والخبراء، والتعاون الدولي في المسائل الجنائية.

ولكن ما زالت هناك جهود للدولة لتعزيز التعاون الدولي، حيث انضمت هيئة الرقابة الإدارية إلى شبكة سلطات منع الفساد، وهي شبكة دولية تهدف إلى توحيد الجهود لتحسن جمع المعلومات وإدارتها وتبادلها بشكل منهجي بين سلطات مكافحة الفساد، كما تشترك جهات انفاذ القانون في عدد من الفعاليات الاقليمية والدولية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية، كما تعد مصر من الـ51 دولة المشتركة في شبكة GlobE.

ولمكافحة الفساد في تخصيص وتوزيع الاغاثات، سعت الحكومة المصرية إلى تطبيق معايير واضحة وشفافة لضمان التوزيع العادل للقاحات المضادة لكورونا، أطلقت الدولة موقع رسمي لتلقي طلبات التسجيل للحصول على اللقاح، وتحديد الفئات ذات الأولوية من خلاله، كما وفرت هذه الخدمات من خلال الخط الساخن للفئات التي لا يمكنها الوصول للانترنت.

كما حرصت الدولة المصرية على الاستخدام الكفء للتكنولوجيا حسب توصيات إعلان أبو ظبي، من خلال آليات واضحة تتيح الخدمات المختلفة، وتعمل على تقليل فرص الفساد، على سبيل المثال، أطلقت وزارة الصحة والسكان المصرية تطبيق "جواز السفر الصحي"، ولمنع الفساد يجب التسجيل على التطبيق من خلال الرقم القومي أو جواز السفر، والتطبيق مرتبط بمنظومة التسجيل الخاصة باللقاح للتعرف على عدد ونوع الجرعات التي حصل عليها الشخص وتاريخ الحصول عليها.

قامت الحكومة بنشرت موازنة المواطن 2020-2021 على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية، بالإضافة إلى نشر تقرير عن المشتريات الحكومية واتاحتها للرأي العام لتعزيز الشفافية في ظل أزمة كورونا. ولمنع فرص إساءة استخدام المناصب للمسؤولين، تتجه الدولة نحو الرقمنة لتقلل من التواصل بين المواطنين والمسؤولين، وتعقيدات البيروقراطية التي تعطي مجالًا للفساد، ولكن لم يتم تفعيل قانون حظر تعارض مصالح المسئولين في الدولة لعدم صدور قرار إنشاء لجنة الوقاية من الفساد والتي يعهد إليها تطبيق أحكام هذا القانون.

تقوم الدولة، في إطار تعزيز التثقيف والتوعية والتدريب في مجال مكافحة الفساد، بعمل تدريبات للموظفين، وحملات توعية للمواطنين بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام مثل مبادرة "الحق حقك" و"يا ترى مين الكسبان؟"

الخاتمة:

نتج عن الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إعلان شرم الشيخ، وركز هذا الاعلان على أهمية التعاون الدولي لمكافحة الفساد خاصة في أوقات الأزمات. كما أكدت على إعلان مراكش وإعلان أبوظبي و مبادرة الرياض، و على تعزيز التثقيف والتوعية والتدريب، واستخدام معلومات الملكية الانتفاعية لتسهيل تحديد واستعادة وإعادة عائدات الجريمة، وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المستويات الإقليمية.

كما أكدت الدورة التاسعة للمؤتمر على ارتباط الاتفاقية بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، خاصة الهدف الـ16 من أهداف التنمية المستدامة، مطالبة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز تدابير مكافحة الفساد التي تمكّن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأوضحت الارتباط بين توصيات الدورة التاسعة للمؤتمر بجهود الدولة المصرية لمكافحة الفساد في ظل الكورونا.